سياسة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في مجال التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح

أيار ٢٠١٢

unrwa
الاونروا

www.unrwa.org

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ٢٠١٢.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نقل أو نسخ أو تخزين محتويات هذه الوثيقة في نظام استرجاع، أو تحويله بأي شكل أو بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو إعادة تصويره أو تسجيله أو غيرها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الأونروا. للاستعلام عن استخدام أو إعادة إنتاج نص الوثيقة أو أجزاء أخرى من هذا المنشور، يرجى الاتصال بالأونروا دائرة التربية والتعليم، فريق العمل في مجال حقوق الإنسان على الموقع التالي: hrcrt@unrwa.org. عند الحصول على إذن من الأونروا لاستخدام أو إعادة إنتاج هذه المواد، تمنح حقوق النشر للأونروا، ويتم إرسال نسخة من المواد التي أعيد إنتاجها للأونروا [دائرة التربية والتعليم، فريق العمل في مجال حقوق الإنسان على الموقع التالي: hrcrt@unrwa.org. لتصوير أو إعادة نسخ هذه الوثيقة لأغراض تجارية، قد يتم فرض رسوم من قبل الأونروا.

قائمة المحتويات

مـــقـــدمـــة ٣

القسم ١: دمج سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح في الاستراتيجيات وأطرالسياسات القائمة حالياً على مستوى الأونروا والمستوى العالمي ٤

١-١ الأونروا والنظام الدولي لحقوق الإنسان ٤

١-٢ تعليم حقوق الإنسان والأطر الاستراتيجية الأوسع الخاصة بالأونروا ٥

١-٣ تعليم حقوق الإنسان واستراتيجية إصلاح النظام التعليمي الخاصة بالأونروا ٥

١-٤ تعليم حقوق الإنسان وأنظمة التعليم في البلد المضيف ٦

قسم ٢: العناصر الأساسية للسياسة ٦

٢-١ تعريف التربية على حقوق الإنسان ٦

٢-٢ المبادئ التوجيهية لسياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح ٦

٢-٣ الشراكة مع المنظمات الأخرى ٧

٢-٤ منحى الأونروا في التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح ٧

٢-٥ تحقيق منحى الأونروا الخاص بالتربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح ٨

قسم ٣: التعليم والتعلم ٨

٣-١ تنمية كفايات المتعلم في مجال حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح ٩

٣-٢الممارسات التعليمية ١٠

٣-٣ منحى المنهاج التعليمي ١٠

قسم ٤: إعداد المعلم وتطوره المهني ١١

٤-١ التوظيف، والتطوير المهني قبل وأثناء الخدمة ١١

قسم ٥: بيئة التعلم ١٢

٥-١ بيان سياسة وشروط تنفيذ حقوق الإنسان في المدارس ١٣

٥-٢ المعلمون في المدارس المستندة إلى حقوق الإنسان ١٣

٥-٣ الطلبة في المدارس المستندة إلى حقوق الإنسان ١٣

٥-٤التفاعل بين المدرسة والجهات الرسمية والمجتمع المحلي ١٤

٥-٥ بيئة تعلمية آمنة وجاذبة ١٤

القسم ٦: المراقبة والتقويم ١٥

٦-١ بؤرة تركيز المراقبة والتقويم ١٥

٦-٢ منهجية المراقبة والتقويم ١٦

٦-٣ تنظيم المسؤوليات في تجميع المعلومات ١٦

القسم ٧: أبعاد القضايا المشتركة ١٧

٧-١ الفئات المحرومة ١٧

٧-٢ التعليم الشامل/الإعاقة ١٧

٧-٣ النوع الاجتماعي ١٧

٧-٤ الشباب ١٧

٧-٥ الحماية ١٧

٧-٦ البيئة التعليمية ١٧

الملحق١ - المبادئ التوجيهية لسياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح ١٨

مقدمة

وفقاً لما جرى التشديد عليه في إستراتيجية الأونروا الرامية إلى اصلاح النظام التعليمي للأعوام٢٠١١-٢٠١٥ [١]، تعد الأونروا الجهة الرئيسة التي تعنى بتوفير خدمات التعليم الأساسي لجميع الأطفال اللاجئين الفلسطينيين الذين يحق لهم تلقي من تسع إلى عشر سنوات من التعليم الأساسي بشكل مجاني في مناطق عملياتها الميدانية الخمس، إضافة إلى التعليم الثانوي في لبنان. ويشكل البرنامج التعليمي أكبر برامج الأونروا سواء من حيث عدد الموظفين العاملين فيه أو الميزانية المخصصة له، حيث يمثل موظفو السلك التعليمي في الأونروا أكثر من ٧٠٪ من مجموع موظفي الوكالة، في حين تستحوذ نفقات التعليم على ٥٩٪ من ميزانية الوكالة. وبالنسبة لنظام تعليمي يدار من جهة واحدة ، فإن الأونروا تدير واحداً من أكبر الأنظمة المدرسية على مستوى الشرق الأوسط يغطي خمس دول.

تستند سياسة الأونروا في مجال التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح على برنامج حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح الذي أطلقته الأونروا كمشروع ريادي عام ١٩٩٩ في غزة والضفة الغربية بهدف تنمية مهارات الطلبة في إدارة النزاعات وحلها بطريقة فعالة وبعيدة عن العنف والعدوانية. وأسهم نجاح هذا المشروع في تطوير برنامج تعليم حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح وتطبيقه في جميع مدارس الأونروا في مناطق عملياتها الخمس بهدف تحقيق الأهداف التالية [٢]:

- تعزيز الوعي والمعرفة بالحقوق الأساسية للأفراد والأطفال.
- تسهيل مشاركة الطلبة في عملية اتخاذ القرار في مدارسهم وتعزيز مهارات القيادة لديهم.
- إنشاء بيئة مدرسية خالية من العنف تسهم في تعزيز عملية التعليم والتعلم.

ومع مرور السنوات تنامى حجم برنامج الأونروا المعني بتعليم حقوق الإنسان بإطاره المفاهيمي ومنطق تطويره و توجهاته التي تنطوي عليها الأهداف المذكورة سابقا. ورغم هذه الإنجازات، فقد أظهر التقييم وعملية المسح التي أجريت في عام٢٠١١ [٣] الحاجة إلى تعزيز نهج الأونروا وبرنامجها لتعليم حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح من خلال تطوير سياسة شاملة ومتكاملة معنية بترسيخ التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح، وتشمل أهدافها الاستراتيجية الأمور التالية:

- زيادة ترابط عناصر برنامج تعليم حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح، والذي تم تطويره في ميادين العمل الخمسة.
- تعزيز تقديم منهاج لحقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح.
- ضمان تناغم البرنامج مع إصلاحات الأونروا المستمرة في برنامجها التعليمي.

تحتاج السياسات كي تتمتع بالكفاءة والفعالية إلى استراتيجية تنفيذية متناسقة وعملية تتميز بتحديد الأولويات وتعيين آليات التنسيق، مما يضمن لاحقاً ترابطها، وتمتعها بأسس المساءلة وتخصيص المصادر. وينبغي أيضاً أن تأخذ هذه الاستراتيجية في الاعتبار تعدد الجهات صاحبة العلاقة على مستويين: الوطني (مثل المجتمع المحلي، ووزارة التربية والتعليم، ومؤسسات تدريب المعلمين، والهيئات البحثية، والمنظمات غير الحكومية)، وعلى مستوى الأونروا ذاتها (مثل الرئاسة العامة، ودوائر التربية والتعليم في الميادين، ومديري المدارس وموظفيها، وأولياء الأمور والطلبة)، بهدف إشراكهم في تنفيذ الاستراتيجية والسياسة الأوسع نطاقاً.

واستجابة إلى الحاجة المتنامية للنهوض بالممارسات القائمة حاليا وتعزيز مشاركة الجهات صاحبة العلاقة في تطويرها، تستند سياسة الأونروا في مجال التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح على مراجعة شاملة للسياسات والممارسات التي تتبعها الأونروا حالياً، والتشاور مع الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور والاختصاصيين التربويين ومراكز التطوير التربوي وموظفي الميدان، ودائرة الشؤون القانونية وغيرهم من أصحاب العلاقة في الرئاسة العامة وخارجها، وهو ما تم خلال الفترة بين مايو(أيار) إلى أكتوبر(تشرين أول) من عام ٢٠١١ [٤]. ومن ناحية أخرى، فقد استندت السياسة في تطويرها إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال تعليم حقوق الإنسان .

١ - استراتيجية الأونروا الرامية إلى إصلاح النظام التعليمي ٢٠١١-٢٠١٥، ٢٠١١، ص١.
٢ - ملاحظة إرشادية أصدرتها الأونروا: برنامج تعليم حقوق الإنسان، وحل النزاعات والتسامح ضمن الأونروا، ٢٠١١، ص٢
٣ - مكتب المفتش العام ورابطة تعليم حقوق الإنسان بالتعاون مع إدارة التعليم التابعة للأنروا
٤ - تضمنت العملية مهمة وتقرير دراسة المسح الذي أعدته رابطة تعليم حقوق الإنسان: تقرير دراسة النطاق الخاص ببرنامج وكالة الأونروا المعني بتعليم حقوق الإنسان، وحل النزاعات، والتسامح.

القسم ١: دمج سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح في الاستراتيجيات وأطر السياسات القائمة حالياً على مستوى الأونروا والمستوى العالمي

إن سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح لا تشكل وثيقة مستقلة منفصلة عن برنامج التعليم، بل سيتم دمجها ضمن استراتيجيات الأونروا وأطر سياساتها، والتي تتوافق بدورها مع الأطر الدولية والإقليمية والوطنية. و تم توضيح هذا التوافق بشكل أكبر في هذا القسم على المستويات التالية: نظام حقوق الإنسان الدولي والأطر الاستراتيجية الواسعة لدى الأونروا واستراتيجية الأونروا لإصلاح النظام التعليمي وأنظمة التعليم في البلد المضيف.

١-١ الأونروا والنظام الدولي لحقوق الإنسان

تأسست الأونروا بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة وهيئة منبثقة عن الجمعية العامة. وباعتبارها واحدة من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، فإن الأونروا ملزمة بالتقيد بالمقاصد والمبادئ التي حددها ميثاق الأمم المتحدة. ويتمثل أحد هذه المقاصد بعبارة « تحقيق التعاون الدولي [...] في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً وتشجيعها للجميع بلا تمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين، ودون تفريق بين الرجال والنساء». (ميثاق الأمم المتحدة- المادة ١ (٣)).

تقرّ الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأم للأونروا، ولاية الأونروا وتعتبر مرجعا لعمليات الوكالة ومعاييرها.. وقد أكدت الجمعية العامة على "الدور الهام الذي تلعبه الوكالة في توفير خدمات حيوية بما يحقق الرفاه والتنمية البشرية والحماية للاجئين الفلسطينيين". كما تشجع الجمعية العامة الوكالة على "التعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، لضمان التقدم المستمر في تلبية احتياجات الأطفال وحقوقهم [...] في عملياتها بما يتوافق مع معاهدة حقوق الطفل".[٥] تتضمن "الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة" كلا من، وليس حصراً، اليونسكو (وهي شريكة الأونروا منذ البداية)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (HCHR)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF). لقد حددت اتفاقية حقوق الطفل العناصر الأساسية المتعلقة بتوفير التعليم للأطفال. وبشكل خاص يتم توجيه التعليم إلى:

- "تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة." (مادة ٢٩ (١)(ب));
- "تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والثقافات المختلفة عن ثقافته " مادة ٢٩ (١)(ج));
- "إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين" (مادة ٢٩ (١)(د)).

تبنت الجمعية العامة الصكوك والمعايير التالية المعنية بحقوق الإنسان، والتي تسترشد بها الأونروا في تعليم حقوق الإنسان :

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقات (٢٠٠٦).
- البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٥-مستمر)، وخطط العمل المنبثقة عن البرنامج (١ و٢).
- إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان (تم تبنيه في كانون الأول ٢٠١١) [٦]

لقد عمدت الأونروا، وبهدف تعزيز تناسق عملها استراتيجياً مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، إلى تطوير إطار الأونروا الخاص للانخراط الفاعل في النظام الدولي لحقوق الإنسان (سبتمبر/أيلول ٢٠١١). وكما جاء في إطار العمل فإنه يشكل"جزءا أساسيا من عمل الأونروا في حماية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تصميم وتنفيذ البرامج المختلفة لديها (الجانب الداخلي) وعن طريق المراقبة، والإبلاغ والتداخلات (الجانب الخارجي). كما أنه يوفر للأونروا الإرشاد حول كيفية التعامل مع مكونات النظام الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة:

٥ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٤/١٦٦ الصادر في ١٢ كانون الأول ٢٠١٢، فقرة تشغيلية ١٢.
٦ - انظر قرار الجمعية العامة ١٣٧/١٦٦ الصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠١١.

المفوض السامي لحقوق الإنسان ومكتبه؛ وهيئات معاهدة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان والآليات المرتبطة به مثل المقررين الخاصين للأمم المتحدة و البعثات الدولية للمراجعة الدورية و تقصي الحقائق؛ إضافة إلى عدد من الآليات التي تتخذ من نيويورك مقرا لها.» [٧]

لقد طورت الأونروا سياستها الخاصة بحقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح بحيث تتناغم مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. فقد بنت الأونروا هذه السياسة على العناصر التي حددها البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان[٨]. وتستند هذه العناصر على فهم مشترك لموضوع تعليم حقوق الإنسان، ومبادئ تعليمها وتعلمها، وإعداد معلميها، وتنميتهم مهنياً، والبيئة التعليمية، واستراتيجية المتابعة والتقييم الخاصة بتعليم حقوق الإنسان .

١-٢ تعليم حقوق الإنسان والأطر الإستراتيجية الأوسع الخاصة بالأونروا

يتوافق تعليم حقوق الإنسان أيضاً مع الأطر الإستراتيجية القائمة الخاصة بالأونروا، مثل الإستراتيجية متوسطة المدى ٢٠١٠-٢٠١٥، وإصلاح التعليم ٢٠١١-٢٠١٥. كما يتوافق مع أنظمة التعليم في الدول المضيفة. وفيما يخص الإستراتيجية متوسطة المدى (٢٠١٠-٢٠١٥)، فإن تعليم حقوق الإنسان ينسجم مع الأهداف الإنمائية البشرية والأهداف الإستراتيجية:

- تعليم حقوق الإنسان يؤدي إلى تعزيز الهدف ٤ من أهداف التنمية البشرية ("التمتع بحقوق الإنسان إلى أقصى مستوى ممكن") والهدف الاستراتيجي ١٣ ("ضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين والنهوض بها من خلال تشجيع احترام حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين الدولي").
- يقع تعليم حقوق الإنسان أيضا تحت الهدف ٢ من الأهداف الإستراتيجية ("تحصيل المعرفة والمهارة") والهدف الاستراتيجي ٥ ("تعزيز نوعية التعليم والمخرجات حسب المعايير المتبناة"). وكما جاء سابقا، فإن اتفاقية حقوق الطفل تحدد معاييرا بعينها، بما في ذلك التأكيد على أن التعليم ينبغي أن "يوجه إلى تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،»و نحو تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة».
- من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان واحترامها، بما في ذلك تلك المتعلقة بتقديم خدمات الأونروا (مثل الحق في الصحة والحق في مستوى معيشة لائق)، فإن تعليم حقوق الإنسان قادر على الإسهام في تحقيق مختلف أهداف الأونروا للتنمية البشرية (مثل الهدف ١ "حياة مديدة وصحية ، و٣ "مستوى معيشة لائق")، وما يرتبط بها من غايات استراتيجية.

١-٣ تعليم حقوق الإنسان واستراتيجية الأونروا لإصلاح النظام التعليمي

سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح التي تعرضها هذه الوثيقة مبنية على إستراتيجية إصلاح النظام التعليمي ٢٠١١-٢٠١٥ والتي تتضمن في صميمها رؤية موحدة ومتكاملة للنظام التعليمي الخاص بالأونروا، وذلك في سياق العمليات الرامية إلى تحقيق اللامركزية التنظيمية. وما يعزز هذه الإستراتيجية الالتزام الموجه نحو دعم التعليم الفعال وتشجيع المعلمين على تعزيز نوعية التعليم بشكل عام. و تسعى هذه الإستراتيجية إلى تعزيز الانسجام والترابط بين مكونات نظام الأونروا التعليمي، ووضعها في السياق المناسب من حيث المعنى و المضمون، إضافة إلى توثيق التعاون بين كوادره والعمل على استخلاص الدروس المستفادة.

كما تقوم هذه السياسة على سياسات واستراتيجيات رئيسة أخرى عملت الأونروا أو ما زالت تعمل على تطويرها:

- إستراتيجية إصلاح النظام التعليمي ٢٠١١-٢٠١٥ والخطة التنفيذية لهذه الإستراتيجية.
- معلمون من أجل المستقبل: إطار سياسة تثقيف المعلمين وتطوير قدراتهم (مسودة كانون الأول ٢٠١١).
- الإطار المعني بجودة تنفيذ المناهج لدى الأونروا (مسودة تموز ٢٠١١).
- سياسة التعليم الجامع لدى الأونروا (مسودة كانون الثاني ٢٠١٢).
- إستراتيجية تعميم النوع الاجتماعي ٢٠٠٩-٢٠١٢.
- سياسة المساواة بين أفراد النوع الاجتماعي لدى الأونروا (٢٠٠٧).
- سياسة ذوي الإعاقات لدى الأونروا (٢٠١٠).
- سياسة واستراتيجية الحماية لدى الأونروا (مسودة ٢٠١٢).

٧ - انظر إطار الأونروا المعني بالإنخراط الفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية في الأونروا، القسم الدولي (٢٠١١) ص٣
٨ - انظر http://www٢.ohchr.org/english/issues/education/training/programme.htm للمعلومات المتعلقة بالبرنامج

١-٤ تعليم حقوق الإنسان وأنظمة التعليم في البلد المضيف

في ترتيباتها طويلة الأمد مع السلطات المضيفة، تستخدم الأونروا المناهج والكتب التعليمية المعتمدة في البلدان المضيفة في مدارسها القائمة في ميادين العمل الخمسة. لقد عملت الأونروا على تطوير مواد خاصة بتعليم حقوق الإنسان يتم تدريسها باعتبارها مادة مستقلة أو بدمجها في المواضيع الدراسية الأخرى. ومن خلال سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح، سيتم البناء على العمل القائم حاليا والمواد المستخدمة والخبرات المتوفرة في مجال التربية على حقوق الإنسان لدى معلمي الأونروا وغيرهم من الطاقم التعليمي. ومن خلال القسم المتعلق برؤيتها (قسم ٣-٢) سوف تبين السياسة الكيفية التي ستعتمدها الأونروا في الاستفادة من تعليم حقوق الإنسان كوسيلة للوفاء بولايتها في مناطق عملياتها الخمس على نحو أكثر منهجية وترابط.

قسم ٢: العنا صر الأساسية للسياسة

تقوم هذه السياسة على الفهم العالمي حيال معنى التربية على حقوق الإنسان، ومبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها، والرؤية الواضحة لبرنامج تعليم حقوق الإنسان، وحل النزاعات والتسامح. إذ أن سياسة البرنامج تسترشد بهذه العناصر الأساسية كلها.

٢-١ تعريف التربية على حقوق الإنسان

لاحقاً لعقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) وتبني خطة العمل للمرحلة الأولى (٢٠٠٥ - إلى الآن) للبرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان[٩]، فقد حقق التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان توسعا ملحوظا، ليس على مستوى التعليم الرسمي (المدارس، والجامعات) فحسب، بل وعلى مستوى التعليم غير الرسمي مثل الأعمال والأنشطة الشبابية على مستوى المجتمع .
إن ما يميز تعليم حقوق الإنسان عن أنواع التعليم أو التدريب الأخرى هو استفادته من المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي يزخر بها القانون الدولي، وأحيانا قد تشكل بعض المفاهيم القانونية المصاحبة تحديا لفهم المتعلمين، ولكنها في الوقت ذاته تشكل إطارا متينا للتعريف بحقوق الإنسان المكفولة للجميع،التي يمكن المطالبة بها ، وينبغي احترامها وحمايتها وتعميمها والتزام الحكومات بها.

يعكس البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان هذا التفرد حيث يعرّف التعليم في مجال حقوق الإنسان على أنه "التثقيف والتدريب والمعلومات الرامية إلى بناء ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان من خلال تقاسم المعرفة، ونقل المهارات، وصقل السلوكيات الموجهة إلى:

- تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية والشعور بالكرامة.
- تعميم الفهم والتسامح والمساواة بين أفراد النوع الاجتماعي، والصداقة بين كافة الأمم والشعوب الأصلية والأقليات.
- تمكين كافة الأشخاص من المشاركة الفعالة في مجتمعات حرة وديمقراطية تحكمها سيادة القانون.
- بناء السلام والمحافظة عليه.
- نشر التنمية المستدامة المتمحورة حول الإنسان والعدالة الاجتماعية".[١٠]

وعليه، فإن سياسة الأونروا الخاصة بالتربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح تتوازى مع البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان، وسوف تركز على البرامج التعليمية الرسمية مع استكشاف روابط محتملة مع التعليم غير الرسمي، وبخاصة الموجهة للشباب، بما يعكس التزامات "مؤتمر إشراك الشباب" الذي عقد في بروكسل في آذار ٢٠١٢.

٢-٢ المبادئ الإرشادية لسياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح

سوف تعنى سياسة الأونروا للتربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح بتوفير مفهوم واضح ومشترك حول تعليم حقوق الإنسان في كافة الميادين وذلك عن طريق اعتماد مبادئ شائعة لحقوق الإنسان تبنى عليها استراتيجيات هذه السياسة وأنشطتها ونتائجها، بحيث تستمد هذه المبادئ من الصكوك العالمية لحقوق الإنسان بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدة حقوق الطفل. وتتضمن المبادئ[١١] المتعلقة بشكل خاص بحقوق اللاجئين الفلسطينيين ما يلي:

٩ - انظر قرار الهيئة العامة ١١٣٥٩ الصادر بتاريخ ١٧ شباط ٢٠٠٥
١٠ - يأتي تعريف تعليم حقوق الإنسان في خطة العمل الخاصة بالمرحلة الأولى (٢٠٠٥ - إلى الآن) للبرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان (A/٥٢٥/٥٩/Rev.١).
١١ - تعريف مبادئ الشمولية، والمساواة، وعدم التمييز، والمشاركة، والشمولية،
من صندوق الأمم المتحدة للسكان، مبادئ حقوق الإنسان، من http://www.unfpa.org/rights/principles.htm
تعريف التسامح من إعلان اليونسكو الخاص بمبادئ التسامح (١٩٩٥)، من
http://www.unesco.org/webworld/peace_library/UNESCO/HRIGHTS/١٢٤-١٢٩.HTM انظر الملحق الخاص بتعريف هذه المبادئ.

- الكرامة الإنسانية.
- العالمية.
- المساواة وعدم التمييز.
- المشاركة والإدماج .
- التسامح.

وعليه، يتعين على نظام الأونروا التعليمي أن يعكس هذه المبادئ.

٢-٣ الشراكة مع المنظمات الأخرى

تحقيقاً لرؤية سياسة الأونروا يتعين عليها التعاون مع مختلف الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والمجتمعات المحلية.

إن منظمات، مثل اليونسكو، قد تسهم في إجراء مراجعة للمناهج، في حين يقدم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الإرشاد والتوجيه حول الممارسات والمعايير الفضلى المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان. وفي المجالات ذات الصلة، يمكن للأونروا أن تتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بهدف تعزيز المواد الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، كما سترحب الأونروا بجهود التعاون في تعليم حقوق الإنسان في المدارس والمجتمعات عن طريق تعزيز الصلات مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية والمحلية.

يتسم تكوين وتعزيز الصلات بالمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في داخل المنطقة وخارجها بالأهمية، وذلك بهدف الاستفادة من الخبرات القائمة في مجال التدريب والتربية على حقوق الإنسان. وتتمتع الأونروا بفرصة وخبرة فريدتين تفوق تلك المتاحة في معظم الجامعات الموجودة في ميادين عملها، وذلك نظراً لدمج الأونروا تعليم حقوق الإنسان في مدارسها منذ أكثر من عقد من الزمن. ولهذا تحتل الأونروا مكانة تسمح لها بتوفير الدعم للمؤسسات الأكاديمية بهدف دعم العلاقات الأكاديمية بين ميادين العمل الخمسة. ومع الوقت، من الممكن توفير هذا الدعم لجامعة الدول العربية التي وضعت خططا لمباشرة تعليم حقوق الإنسان ونشرها عبر العالم العربي.

٢-٤ منحى الأونروا في التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح

ينبثق الهدف العام لبرنامج التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح من رؤية إصلاح النظام التعليمي في الأونروا والمتمثلة في إنشاء نظام تعليمي "ينمي الإمكانيات الكامنة لدى طلبة اللاجئين الفلسطينيين لتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وتحفيز إبداعهم وتفكيرهم، وغرس التسامح فيهم، وتفتح أذهانهم، بما يعزز القيم الإنسانية والتسامح الديني، والفخر بهويتهم الفلسطينية، والإسهام الإيجابي في تنمية مجتمعاتهم والمجتمع العالمي."[١٢]

وبشكل خاص، ستدعم سياسة الأونروا برنامجاً يسهم في:

- تنمية ثقافة حقوق الإنسان والسلام.
- ترسيخ نظام تعليمي متمركز حول المتعلم.
- إتاحة استخدام مجموعة من المناحي التعليمية لدمج تعليم حقوق الإنسان في مناهج البلدان المضيفة (سواء كمادة مستقلة أو دمجها في المناهج الحالية).
- التركيز على حقوق الإنسان، وتعزيز تنمية مهارات حل النزاعات والتسامح.

إن النظام التعليمي في الأونروا يمكن أن يتضمن مناحي تعليمية مختلفة، ولكن من الضروري أن توفر هذه المناحي مفاهيم مشتركة حول قيمة حقوق الإنسان واعتبار هذه المفاهيم الأساس الذي تستند إليه جميع المدارس والمؤسسات التعليمية . وسوف تساعد هذه المفاهيم المشتركة على تعزيز تعليم حقوق الإنسان في جميع جوانب المنهاج في مدارس الأونروا، مما يسهم في ترسيخ منحى قائم على حقوق الإنسان في محتوى المنهاج والمواد المتعلقة به والتعليم والتعلم في ميادين العمل الخمسة. وفيما يلي تلخيص لمنحى الأونروا في التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح.

١٢ - استراتيجية الإصلاح التعليمي للأنروا ٢٠١١-٢٠١٥ ص١.

منحى الأونروا في التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعاتوالتسامح

الرؤية

تتمثل الرؤية في توفير التعليم حول حقوق الإنسان بما يعزز قدرة الطلبة من اللاجئين الفلسطينيين على التمتع بحقوقهم وممارستها، واحترام قيم حقوق الإنسان، والفخر بهويتهم الفلسطينية، والمساهمة الايجابية في مجتمعاتهم وفي المجتمع العالمي.

بيان الالتزام

تلتزم الأونروا بتوفير التعليم في مجال حقوق الإنسان في مدارسها ومرافقها التعليمية ضمن رؤيتها التعليمية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، والصكوك الأخرى المرتبطة بها في النظام الدولي لحقوق الإنسان، والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

الأهداف الإستراتيجية

تتمثل الأهداف الإستراتيجية الخاصة ببرنامج الأونروا للتربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح في:

- الاستفادة من مبادئ حقوق الإنسان المدمجة في السياق الثقافي للاجئين الفلسطينيين.
- تنمية بيئة تعليم حقوق الإنسان في المرافق التعليمية لدى الأونروا تحفز على تنمية ثقافة حقوق الإنسان.
- تسليح طلبة الأونروا والشباب بالمعرفة بحقوق الإنسان ومهاراتها كوسيلة للتأثير إيجابا على سلوكياتهم ومواقفهم؛ وبما يسهم في مشاركتهم على نحو أكثر إيجابية في مجتمعاتهم والمجتمعات العالمية.

٢-٥ تحقيق منحى الأونروا الخاص بالتربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح

ولهذا، ومن أجل تحقيق المنهجية المبينة في هذه السياسة، من الضروري لتعليم حقوق الإنسان أن:

- يُدمج في كافة سياسات الأونروا التعليمية (مثل السياسة الخاصة بالمعلمين وسياسة التعليم الجامع)، والأطر العملية، والتدريب.
- يدمج في مواد برنامج تدريب المعلمين القائم على المدرسة، وهو محور هام ضمن استراتيجية إصلاح النظام التعليمي.
- يقوم على مجموعة مشتركة من المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان (انظر قسم ٢-٢)، بحيث يتمحور حول تحقيق كفايات التعليم في مجال حقوق الإنسان والمخرجات التي حققها المتعلم (انظر قسم ١-٣).
- يتم تعليمه في كافة الصفوف الأساسية في مدارس الأونروا.
- يكون مسؤولية كافة المعلمين، مع الأخذ بالاعتبار أنه سيكون هناك معلمين متخصصين في مجال حقوق الإنسان في بعض المدارس دون أخرى.
- يعطي أهمية متساوية للمخرجات التعليمية للمعرفة الإدراكية (المعارف والمهارات) والفعالية الاجتماعية (القيم، المواقف، السلوكيات).

إضافة إلى ما سبق، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار إطار العمل العام للمنهاج، حيث سيتم الاسترشاد به وصولا إلى وضع البرنامج التعليمي، وضمان تطوير وتعديل سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح بما يتناسق مع الإطار المذكور.

قسم ٣: التعليم والتعلم

يحتاج تعزيز التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح إلى نهج شمولي للتعليم والتعلم بحيث يعكس قيم حقوق الإنسان، كما يحتاج هذا إلى دمج تعليم مهارات حقوق الإنسان في كافة مناحي التعليم في مرحلة مبكرة قدر الإمكان. وبشكل خاص، أن تكون الممارسات التعليمية ديمقراطية وتفاعلية، ويكون المنهاج التعليمي ومحتوى المادة وأهدافها مرتكزة على حقوق الإنسان.

١-٣ تنمية كفايات المتعلم في حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح

لا بد أن يعكس تعليم حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح في مدارس الأونروا ومرافقها التعليمية كافة المبادئ الإرشادية المدرجة في قسم ٢-٢ وأن يتم توجيهها نحو التنمية الشاملة للكفايات المطلوب تعلمها. وسوف تشكل قائمة كفايات المتعلم الإطار الذي يحدد المنحى الذي يتخذه منهج حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح. من الممكن الاستفادة من المواد الموجودة حاليا، بعد مراجعتها وتعديلها، بالتوازي مع تطوير مواد جديدة من أجل تحقيق الكفايات المذكورة.

لا تعتبر هذه القائمة لكفايات متعلم حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح[١٣] شاملة، بل يجب اعتبارها دليلا مبدئيا نحو تطوير إطار عملي للكفايات المناسبة لفئة عمرية معينة يقوم عليه برنامج كامل لتعليم حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح. ويحتاج تطوير كفايات مناسبة موجهة لعمر معين الأخذ بالمعايير الدولية مثل تلك التي طورتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان[١٤].

تصنف كفايات متعلم حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح تحت ثلاثة عناوين: المعرفة والفهم، السلوكيات والقيم، المهارات. ورغم عرض هذه الكفايات على نحو منفصل، إلا أن كلا منها مرتبط بالآخر.

المعرفة والفهم

أن يكون المتعلم على معرفة واطلاع، و بوسعه فهم التالي:

- حقوق الإنسان وحق الأطفال في التمتع بها: المشاركة والشمول، المساواة وعدم التمييز، المساءلة ، القدرات المتنامية للطفل ومصلحته الفضلى.
- تاريخ وفلسفة حقوق الإنسان: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتطور المستمر لحقوق الإنسان في أنحاء العالم، وارتباطها بكفاح الإنسان من أجل الحرية، والمساواة، والعدالة، والكرامة.
- منطق عالمية حقوق الإنسان، وعدم قابلية الحقوق للتجزئة، واعتماد الحقوق على بعضها بعضاً، والتحديات التي تواجه هذه المبادئ .
- الطبيعة المتطورة لإطار حقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان الواردة في الوثائق الدولية والإقليمية، مثل اتفاقية حقوق الطفل، وهي ذات قيمة خاصة في السياق المدرسي.
- الحقوق عندما تتضارب مع بعضها، وتحدي التمسك بأقصى درجات احترام كافة الحقوق في مثل هذه الظروف.
- الأحداث الجارية أو التاريخية في بلد الفرد، أو قارته أو في العالم التي تنطوي على قضايا كبرى تتعلق بحقوق الإنسان أو انتهاكاتها، أو حركاتها.
- الأفراد والجماعات - في السابق والوقت الحاضر- التي أسهمت وما تزال تسهم في حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، في بلد الفرد، أو قارته أو في العالم (المشهور منها أو المغمور).

السلوكيات والقيم

أن يظهر المتعلم:

- الاحترام تجاه نفسه والتسامح والاحترام تجاه الآخرين على أساس حفظ كرامة جميع الأشخاص وحقوق الإنسان المكفولة لهم.
- الاعتقاد أن الفرد الواحد قادر على إحداث فارق في نشر وحماية حقوق الإنسان في العالم.
- التقدير لحقوق الإنسان والتفاعل مع المواقف المتعلقة بالعدالة/ الظلم.
- التعاطف والتكاتف مع أولئك الذين يعانون بسبب خروقات حقوق الإنسان أو أولئك الذين يكونون عرضة للهجوم نتيجة التحامل عليهم (وبخاصة الفئات المستضعفة).

١٣ - اقتبست هذه القائمة من المبادئ التوجيهية لتعليم حقوق الإنسان في أنظمة المدارس الإعدادية (مسودة كانون الأول ٢٠١١، وارسو: HREA, OSCE, and ODIHR)، قائمة الكفايات في هذه المبادئ التوجيهية موجهة للمدارس الإعدادية وقد تم تعديلها لتناسب سياق الأونروا.

١٤ - انظر المصدر التالي: See ABC - Teaching Human Rights: Practical activities for primary and secondary schools, chapter ١. New York: OHCHR. Retrieved from: http://www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/TrainingEducation.aspx.

المهارات

أن يكون المتعلم قادراً على:

- استخدام إطار حقوق الإنسان ومبادئها من أجل تسوية النزاعات الشخصية؛ وتطبيق المعرفة بحقوق الفرد للتمسك بحقه في المواقف التي يتحدى فيها الآخرون حقه/ حقها.
- وصف ما يجري من تطورات معاصرة أو سابقة، على الصعيد السياسي والقانوني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي من زاوية حقوق الإنسان وباستخدام لغة حقوق الإنسان.
- إيجاد المعلومات والمصادر المتعلقة بحقوق الإنسان حسب الاحتياجات الفردية والأكاديمية واهتمامات الشخص.
- المشاركة الفعالة في النقاشات والمناظرات والجدل المتعلق بحقوق الإنسان.
- إظهار الثقة والاستعداد والمهارات القيادية، إضافة إلى مهارات بناء جهود تعاونية للعمل من أجل حقوق الإنسان في المدارس والمجتمعات.
- المبادرة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيقها لمصلحة الآخرين.

٣-٢ ممارسات التعليم

من أجل تحقيق رؤية التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح التي تقدمها هذه السياسة فإنها تحتاج إلى معلمين قادرين على تطوير المهارات المدرجة في القسم ٣-١، حيث أن تأكيد الإصلاح التعليمي للأونروا على تنمية القدرات الكاملة للأطفال يتطلب أن يتعلم المربون طريقة تعليم الطلبة لهذه الثقافة على نحو يشجعهم على التفكير الناقد، ويحثّهم على المشاركة، ويؤكد على تعزيز المعرفة بمبادئ حقوق الإنسان، ويعلمهم المهارات العملية (مثل حل النزاعات و الوساطة)، ويساعد على صياغة القناعات الشخصية، والقيم، والاتجاهات، والسلوكيات.

إلى جانب ذلك، ينبغي أن تعكس الممارسات التعليمية بحد ذاتها مبادئ حقوق الإنسان، إذ يتعين على المعلمين احترام كرامة كل فرد من الطلبة وإتاحة فرص متكافئة أمامهم، وعليهم تبني أساليب ومناحي متمركزة حول المتعلم من أجل تمكين طلبتهم؛ و تشجيع التعلم التعاوني وتعزيز الشعور بالتضامن والإبداع والفخر والاعتزاز بالنفس.

وكي تعكس الممارسات التدريبية هذه الخصائص، لا بد مع تعزيز مستوى التطوير المهني للمعلمين عن طريق عقد برامج تدريب دورية للمعلمين في مراحل ما قبل الخدمة وخلالها. يعالج القسم ٤ هذه المسألة على نحو أوسع. كما يجب تعميق الفلسفة العامة لبيئة التعلم والتعليم التي تشجع الشمولية والاحترام والتمكين بحيث تبدو واضحة المعالم في كافة مكونات الهياكل والممارسات التعليمية.

٣-٣ منحى المنهاج التعليمي

نظراً لكونه مكملا للتطوير المهني للمعلمين والفلسفة العامة للبرنامج التعليمي، يجب أن يعكس منحى المنهاج التعليمي تنوع الخبرات والسياقات في ميادين العمل الخمسة التي تعمل فيها الأونروا. وبالرغم من قيام الأونروا سابقا بتطوير "مواد إثرائية" للمنهاج ومواد مستقلة لحقوق الإنسان لدعم المعلمين، فإن هذه السياسة تستند إلى ما سبق من هذه الخبرات والمواد لضمان اتباع نهج تقدمي يتسم بتنوعه وقابليته للتعديل حسب احتياجات كل من ميادين العمل الخمسة.

لضمان اكتساب الطلبة كفايات التعليم في مجال حقوق الإنسان في الصفوف الأساسية في مدارس الأونروا، لا بد من القيام بالتالي:

- مراجعة، وعند الضرورة تنقيح، المواد الحالية المستخدمة في تعليم حقوق الإنسان، سواء كان عن طريق دمجها في مواد دراسية معينة، مثل مساقات اللغة العربية والتربية الإسلامية والعلوم الاجتماعية، أو كمادة تدرس على نحو مستقل.
- مساعدة المعلمين على الاستفادة من المواد المتاحة حاليا واستخدامها بشكل أوسع.
- تطوير مواد إضافية خاصة بحقوق الإنسان تتكامل مع المواد الموجودة حاليا.
- تشجيع الاستخدام المكثف للمصادر المنهجية والألعاب وغيرها من المواد الإثرائية لحقوق الإنسان (وتوفيرها على الإنترنت في حال سمحت بذلك البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات).

قسم ٤: إعداد المعلم وتطوره المهني

كما أسلف القسم ٢-٣، حتى تصل المدارس وغيرها من المرافق التعليمية إلى مرحلة تكون فيها نموذجا لتعليم حقوق الإنسان وممارستها، يتعين على المعلمين والموظفين الآخرين أن يتمكنوا من نشر قيم حقوق الإنسان والامتثال لها، ولذلك يتعين على التدريب والتطوير المهني تعزيز معرفة المربين والتزامهم بحقوق الإنسان وتحفيزهم على تطبيقها. إضافة إلى ما سبق، وباعتبارهم أصحاب حقوق، فإن أفراد الطاقم التعليمي يحتاجون إلى العمل والتعلم في بيئة ملؤها الاحترام لكرامتهم وحقوقهم. ولكن يجب ألا تنحصر فرص تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والتدرب عليها في المعلمين فقط، بل توفيرها أيضاً لمديري المدارس والمسؤولين الإداريين والمختصين التربويين والكادر الإداري في المدارس والمؤسسات التعليمية، ومسؤولي التعليم والتخطيط في السلطات المحلية والوطنية، وعلى مستوى قادة المجتمع وأولياء الأمور.

وعملا بالسياسات الناشئة المتعلقة بالمعلمين، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان ذات العلاقة في كافة مناحي التطوير المهني، بما في ذلك التدريب والتوظيف والترقية والاحتفاظ بأفراد الكادر والأدوار والتوصيفات الوظيفية الخاصة بالمعلمين وغيرهم من الكوادر، مثل المختصين التربويين. وتماشياً مع استراتيجية إصلاح النظام التعليمي، تهدف التدابير المتخذة في هذا المجال إلى تحقيق واحد من الأهداف الرئيسة للسياسة؛ وهو تغيير الممارسة الصفية. ومن الحاجات المشتركة لهذه الإستراتيجية أن يتم تدريب المعلمين على برنامج حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح مع تعزيز مهاراتهم في التربية على حقوق الإنسان خلال التطوير المهني المستمر للمعلمين، وهناك حاجة إلى توفير تدريب خاص للمعلمين لمساعدتهم في دمج حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح على نحو أكثر فعالية في المواد التي يدرسونها، أو كما هو الحال بالنسبة للمعلمين المختصين في موضوع حقوق الإنسان، توفير دعم تدريبي إضافي للمعلمين. وبعيداً عن هذا، يستطيع تدريب المعلمين تعزيز ممارسات التعليم التي تحقق المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان والتي تعزز قدرة المعلمين على الظهور كقدوة يحتذى بها في غرفة الصف.

يشعر العديد من المعلمين، بما في ذلك المعلمون في غزة ممن يعملون "كمعلمي حقوق إنسان" (يدرسون حقوق الإنسان فحسب)، بالتقدير تجاه أساليب التدريس الريادية والتفاعلية والتي اكتسبوها نتيجة لخوضهم تجربة تدريب المعلمين في مجال حقوق الإنسان [١٥]. لقد "جدد" التدريب طاقاتهم للعودة إلى التدريس كما نشّط الطلبة باتجاه تعلم حقوق الإنسان.

٤-١ التوظيف، والتطوير المهني قبل وأثناء الخدمة

لتتحول رؤية السياسة إلى حقيقة، لا بد أن يشمل برنامج التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح العناصر التالية من أجل اختيار المعلمين والتدريب والتطوير الوظيفي قبل وخلال الخدمة:

- لا بد أثناء إجراء المقابلات مع المعلمين الجدد من إعطاء اهتمام خاص لاكتشاف مدى التزامهم بمبادئ حقوق الإنسان.
- توقيع عقود مع المعلمين يلتزمون من خلالها تجنب استخدام العقوبة البدنية.
- يجب أن تشمل وتعكس كافة برامج تدريب المعلمين مبادئ حقوق الإنسان وتمكين المعلمين من تبني ممارسات صفية تعكس احتراما لحقوق الإنسان وتشجع عليها.
- يتعين على كافة المعلمين الجدد حضور مساق تدريبي تثقيفي أساسي حول حقوق الإنسان، ويتضمن هذا المعلمين العاملين في التعليم التقني والمهني وبرنامج الشباب.
- على كافة المعلمين، وليس حصراً أولئك الذين يستخدمون مواد إثرائية حول حقوق الإنسان سواء كجزء من المواد الرسمية أو كمساق دراسي مستقل، تلقي تدريبا خلال الخدمة حول حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح، وذلك من أجل تقدير قيمة تدريس الطلبة حول/ من أجل حقوق الإنسان، وتعزيز قدراتهم في مجال توفير تعليم أفضل حول حقوق الإنسان.
- يجب أن يركز تدريب المعلمين الأساسي حول موضوع حقوق الإنسان على المبادئ التوجيهية (قسم ٢-٢)، والكفايات الرئيسية (قسم ١-٣)، وطرق تدريس ثقافة حقوق الإنسان بفعالية، ومهارات حل النزاعات.
- يجب أن يتضمن برنامج تطوير المعلمين القائم على المدرسة وحدة تدريبية لتعليم حقوق الإنسان.
- يجب أن تتضمن مساقات القيادة (مثل القيادة من أجل المستقبل) محوراً خاصاً بحقوق الإنسان.

١٥- أنظر "UNRWA Human Rights, Conflict Resolution, and Tolerance (HRCRT) Education Programme Scoping Study Report" ص٧

- يجب تطوير برنامج تدريبي متكامل يكون أكثر شمولية من التدريب الأساسي المقدم لكافة المعلمين، ليتم تقديمه للمعلمين المتخصصين في مادة حقوق الإنسان.

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية إصلاح التعليم يعتبر وسيلة ناجعة لتنفيذ وتعزيز أثر الإصلاح. وبناء عليه، من الممكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المعلمين من تعزيز معارفهم ومهاراتهم في مجال حقوق الإنسان من خلال الآتي:

- تأسيس مجتمع على الشبكة يمكّن المعلمين وغيرهم من أصحاب العلاقة من تبادل المصادر والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتوصل إلى فهم مشترك حيال برنامج التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح.
- تمكين المعلمين من الوصول إلى المصادر على الشبكة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتعليم حولها، والتسامح وحل النزاعات عن طريق قسم مخصص من مكتبة الأونروا على الشبكة أو من خلال بنك معلومات أو عن طريق تعريفهم بالمصادر الموجودة على الشبكة والتي توفرها رابطة تعليم حقوق الإنسان (HREA)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (HCHR)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، والجهات الأخرى التي توفر مصادر التعليم حول حقوق الإنسان على الشبكة.
- تطوير مساق تدريب إلكتروني قصير يتحكم به المتعلم حول حقوق الإنسان وطرق تطبيقها على الأطفال، بحيث يكون متاحاً لكافة أفراد الطاقم التعليمي والجهات المعنية. إن التدريب الذي يحدد وتيرته المتعلم سوف يسمح لأي معلم أو مرشد أو ولي أمر بالمشاركة في هذا المساق في أي وقت. ومن الممكن ربط النجاح في إكمال هذا المساق بسياسات إدارة الأداء لكادر التعليم.
- تطوير مساق تعلم عن بعد بقيادة مدرب حول حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح للمعلمين الجدد. ومن الممكن أن يتم توفير هذا المساق بالتعاون مع إحدى الجامعات (وبالتالي يكون المساق مصادقاً عليه رسمياً) عدة مرات خلال السنة لتمكين أكبر عدد ممكن من المعلمين من المشاركة فيه.
- إتاحة الفرص للمعلمين وغيرهم من الكوادر التعليمية المشاركة في المساقات المقدمة عبر الشبكة والتي تقدمها وكالات أو هيئات أخرى دولية معنية بحقوق الإنسان.

لضمان تنفيذ واستمرارية ما سبق، يجب تطوير نظام المتابعة والتقييم وتطبيقه. ويتعين على هذا النظام تعيين معايير القبول، ووسائل ضمان استكمال المتطلبات، وآلية تقييم لقياس أثر المساق على المشاركين.

قسم ٥: بيئة التعلم

يسعى تعليم حقوق الإنسان إلى إيجاد بيئة تتيح ممارسة حقوق الإنسان وتطبيقها في الحياة اليومية للمجتمع المدرسي برمته. وإضافة إلى تغطية جانب التعلم المعرفي، فإن تعليم حقوق الإنسان يشمل التطور الاجتماعي والعاطفي. فالبيئة المستندة إلى الحقوق تسهم في تعزيز احترام ونشر حقوق الإنسان بما يكفل التفاهم والاحترام والمسؤولية المتبادلة. كما أنها تمكن الأطفال من التعبير عن مكنوناتهم بحرية وتحفزهم على المشاركة في الحياة المدرسية، وتتيح لهم فرص المشاركة في المجتمع الأكبر.

تلتزم الأونروا بتأمين بيئة مدرسية آمنة جاذبة تتمركز حول حقوق الإنسان حيث يتعلم الطلاب حقوقهم ويتمتعون بممارستها، ويحملون في الوقت ذاته قيم احترام الآخرين، والانخراط الكامل في الحياة المدرسية. تتسم هذه البيئة بخلوها من المخاطر ومن العنف، وبكونها مفعمة بالصحة ومتاحة للجميع بما يضمن السلامة الجسدية والعقلية. كما ينبغي أن تتسم بيئة التعلم وكافة الأنشطة التربوية سواء داخل البيئة الصفية أو خارجها، باحترام مبادئ حقوق الإنسان في كافة الأوقات وفي جميع الحالات.

إن تأمين مثل هذه البيئة المدرسية المستندة إلى الحقوق يحتاج إلى نهج متكامل يتناول كافة المستويات - بما في ذلك السياسة والإدارة والمعلمين والطلبة والبيئة الآمنة المحفزة للتعلم، وبذات الأهمية أيضاً الوصول إلى التفاعل بين المدرسة والمجتمع المحيط بها.

٥-١ بيان سياسة وشروط تنفيذ حقوق الإنسان في المدارس

يتعين دمج مبادئ حقوق الإنسان في السياسة المدرسية وبنودها التنفيذية بحيث تنعكس في كافة عملياتها الإدارية.

يتعين على إدارة المدرسة وضع الخطط التنفيذية الداعمة لحقوق الإنسان في كافة الأوقات وتحت كافة الظروف. وتلتزم كل مدرسة بتبني ميثاق يوضح حقوق الطلبة والمعلمين ومسؤولياتهم على أساس مبادئ حقوق الإنسان التي تم ذكرها آنفاً. وتماشيا مع تعليمات الأونروا وسياساتها، تلتزم إدارة المدرسة بمدونة لقواعد السلوك تضمن بيئة تعليمية خالية من العنف، والتحرش الجنسي، والتنمر ، والعقاب البدني. ويجب أن تتضمن مدونة قواعد السلوك ما يلي:

- التزام الجميع بعدم اللجوء إلى العنف والتحرش الجنسي والتنمر والعقوبة البدنية.
- إجراءات لتسوية النزاعات أو الخصومات والتعامل مع العنف والتنمر.
- إجراءات لرد الإعتبار في حالات التحرش الجنسي والتنمر واستخدام العقاب البدني .
- آليات لتفعيل مشاركة الطلبة في الفعاليات والأنشطة المدرسية، بما في ذلك تشكيل برلمانات مدرسية مستدامة ومنتخبة ديموقراطياً.
- سياسات عدم التمييز من أجل حماية كافة أعضاء المجتمع المدرسي، وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية، وليس حصرا بها: القبول، البعثات، الترفيع، الترقية، البرامج الخاصة، الإستحقاق والفرص.

وينبغي على إدارة المدرسة التركيز على الاعتراف بحقوق الإنسان والاحتفاء بالمنجزات في هذا المجال عن طريق عقد الفعاليات الاحتفالية، وتوزيع الجوائز المدرسية طوال العام الدراسي.
كما ينبغي على الإدارة المدرسية التأكد من تلقي وقراءة وفهم ما سبق ذكره، وتطبيقه على كافة أعضاء المجتمع المدرسي.

٥-٢ المعلمون في المدارس المستندة إلى حقوق الإنسان

يتمتع المعلمون في المدارس المستندة إلى حقوق الإنسان بولاية صريحة من إدارة المدرسة فيما يخص التربية في مجال حقوق الإنسان، وينبغي أن تضمن هذه الولاية للمعلمين:

- تعلم مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئها وقيمها؛ وتطبيقها عند التفاعل مع زملائهم من المعلمين أو الطلبة.
- إظهار الشعور بالانتماء لمجتمعهم المدرسي والفخر بهويتهم الفلسطينية واحترام قيم التنوع الثقافي.
- تبني دور فاعل في تطبيق مفهوم المدارس المستندة إلى حقوق الإنسان تحت كافة الظروف.
- احترام الكرامة الإنسانية لكافة الطلبة والزملاء تحت كافة الظروف، بما في ذلك رفض العنف والتمييز والعقوبة البدنية وفقاً لتعليمات الأونروا.
- التشجيع على التعبير الحر عن الذات وتبادل الآراء بين الطلبة وإتاحة فرص المشاركة للطلبة جميعاً.
- القدرة على الوصول إلى المنتديات والمصادر المتوفرة على شبكة الإنترنت، من أجل تبادل الخبرات والتشبيك مع المعلمين الآخرين في المدارس القريبة، والعاملين في الميدان ذاته، والعاملين في الميادين الدولية الأخرى، وذلك اعتماداً على المصادر المتوفرة.
- العمل بشكل وثيق مع الإدارة المدرسية لتعكس العملية التربوية حقوق الإنسان باعتبارها محورا أساسيا فيها.

٥-٣ الطلبة في المدارس المستندة إلى حقوق الإنسان

يتمتع الطلبة في المدارس المستندة إلى حقوق الإنسان بحرية التعبير وتكفل لهم فرص التبادل الحر للآراء والتواصل مع الآخرين والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار (بما يتناسب مع الفئة العمرية لكل مجموعة/ مستوى). وينبغي عليهم:

- إظهار الشعور بالانتماء لمجتمعهم المدرسي والفخر بهويتهم الفلسطينية واحترام قيم التنوع الثقافي.
- تطبيق ما تعلموه من خلال المنهاج في ممارساتهم اليومية في الصف والمدرسة والمجتمع.
- التسامح مع التنوع، بإظهار الاحترام لحاجات كافة الطلبة، وبما يتماشى مع السياسة التعليمية الشاملة.

- إظهار الاحترام تجاه المعلمين والكادر التعليمي.
- حماية البيئة المدرسية وممتلكاتها
- عدم المشاركة في ارتكاب أعمال العنف أو التنمر

يجب تعريف الأطفال بهذه المبادئ في وقت مبكر وعلى كافة المستويات المدرسية.

٤-٥ التفاعل بين المدرسة والجهات الرسمية والمجتمع المحلي

يجب أن ترتبط قيمة التعليم في مجال حقوق الإنسان بحياة الطلبة وذويهم ومجتمعاتهم التي يعيشون فيها. ويتعين على إدارة المدرسة والمعلمين تحديد الفرص التي تعزز مستوى الوعي بحقوق الإنسان على مستوى أولياء الأمور والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، وتعزز تأثيرها على تعليم الأطفال وحياتهم اليومية.

لتحقيق ذلك، على إدارة المدرسة القيام بما يلي:

- تطبيق آليات تواصل تيسر تبادل الآراء بين الكادر التعليمي، والطلبة، والمنظمات غير الحكومية، بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في عموم المجتمع.
- التأكد من دعم مجالس أولياء الأمور/ المعلمين ومشاركة أولياء الأمور في اتخاذ القرارات التي تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعاتهم، مثل مشاركة أولياء الأمور في المشاريع المشتركة لحقوق الإنسان في مجتمعاتهم.
- تشجيع الطالب على تنفيذ مشاريع لاصفية في المجتمع، وخصوصا حول قضايا حقوق الإنسان.
- تشجيع الشراكة مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان من أجل إثراء ودعم برنامج حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح.

يعتبر الدعم المقدم من المجتمع ومؤسساته المدنية ضرورياً لإنجاح جهود الأونروا في تعزيز قيمة حقوق الإنسان في نظامها التعليمي ودمجه على نحو غير مباشر في المجتمع بأكمله. كما يسهم هذا الدعم في تعزيز العلاقات بين مختلف الهيئات الناشطة في المجتمع ويزيد إمكانية تبني مختلف الجهات صاحبة العلاقة مبادرات حقوق الإنسان. إن الدعم والمشاركة الفاعلة من جانب المجتمع المدني ومؤسساته يساعد على فهم وقبول سياسات الأونروا الأخرى مثل سياسة التعليم الجامع.

٥-٥ بيئة تعلمية آمنة وجاذبة

أخيرا، يجب أن تتمتع المدرسة المستندة إلى حقوق الإنسان ببيئة آمنة وصديقة للبيئة وجاذبة ومراعية للمتعلم والمعلم على حد سواء. ولتحقيق هذا:

- ينبغي أن تكون البيئة خالية من المعيقات وسهلة الوصول لجميع الطلبة والمستخدمين، وأن يتم توفير مبانيها ومرافقها (الملاعب، والمكتبة، ومختبرات الحاسوب، وغيرها) وخدماتها بما يكفل الاستفادة منها باحترام كامل لسياسة التعليم الجامع.
- يجب أن تكون البيئة خالية من العنف (بما في ذلك العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي) والتحرش الجنسي والإزعاج والتنمر والعقوبة البدنية.
- يجب أن تكون البيئة التعليمية كافية الموارد قدر الاستطاعة، ومزودة بالأثاث اللازم ومختبرات الحاسوب وأدوات ووسائط التعليم المختلفة التي توفر الراحة والأمان لدى استخدامها.
- يجب أن تقع المدارس، حيثما كان ذلك متاحاً، بعيداً عن الطرق الرئيسة، وذلك للتقليل من تعرض الطلبة لحوادث السير والتقليل من تعرض الطلبة والكادر التدريسي للضوضاء والدخان والعوادم.
- يتعين على المدرسة والمجتمع تأمين الوقت والمساحة الضرورية لتطبيق النشاطات التربوية المنهجية والمصاحبة، وذلك بالتوافق مع سياسات الأونروا المتعلقة باستخدام مرافق الأونروا.

القسم ٦: المراقبة والتقويم

يركز هذا القسم على الحاجة إلى ترسيخ نظام خاص بمراقبة وتقويم وبحث برنامج تعليم حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح من أجل تعزيزه ودعمه. ولن يقوم هذا النظام بتحسين جودة البرامج المقدمة فحسب، بل سيسهم أيضا في توضيح فهم السياسة ورؤيتها المتعلقة بأثر هذه الجهود على حياة الأطفال. ويتوافق نظام المراقبة والتقويم مع إطار المراقبة والتقويم لاستراتيجية إصلاح التعليم.

٦-١ بؤرة تركيز المراقبة والتقويم

يتناسب نظام مراقبة وتقويم برنامج تعليم حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح الفعال مع الإطار الكلي للمراقبة والتقويم الخاص بإستراتيجية إصلاح التعليم التي تنص على أن ثقافة حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح ستدخل حيز التنفيذ.

ويشتمل نظام المراقبة والتقويم على ثلاثة مجالات مترابطة كما حددتها سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح: التعليم والتعلم، التي تتضمن كفايات الطالب (انظر القسم ٣)، إعداد المعلم والتطوير المهني (انظر القسم ٤)، بيئة التعلم (انظر القسم ٥)، إضافة إلى عدد من المواضيع المتداخلة المشتركة (انظر القسم ٧). وتتضمن بعض الجوانب التي سيتم متابعتها وتقييمها ما يلي:

التعليم والتعلم ومواد المنهاج

- مواد التعلم المتوافقة مع قيم ومبادىء هذه السياسة.
- مواد التعلم التي تسهم في تطوير كفايات المتعلم حسبما حددتها هذه السياسة.
- توفير مواد التعلم ومصادره للطلبة.
- الوقت المحدد في المنهاج لتطبيق برنامج التعليم.
- توفر الوقت الفعلي في منهاج برامج السياسة (زمن الاتصال).
- التعليمات التي يستخدمها المعلمون والطرق الواجب اتباعها عوضاً عن الطرق المتبعة فعلياً.
- تحقيق المخرجات المتعلقة بالطالب (المعرفة، السلوك، القيم والمهارات).

إعداد المعلم وتأهيله

- مواد التعلم المتوافقة مع مبادىء التعليم والتعلم التي حددتها السياسة.
- توفر مواد التعليم للمعلمين.
- توفر التدريب الموجه للمعلمين (التدريب قبل وخلال الخدمة).
- التدريب الفعلي الذي حصل عليه المعلمون) زمن الاتصال).
- فعالية برامج التدريب الفردية.
- تحقيق المخرجات المتعلقة بالمعلم (المعرفة، السلوك، القيم والمهارات المتعلقة بتنفيذ البرنامج).

بيئة التعلم

- أدلة على تشجيع التسامح والمساواة وعدم التمييز تجاه الجميع واحترامهم.
- جودة ودرجة المناقشات المفتوحة بين المعلم والطلبة، وبين الطلبة أنفسهم في الصف.
- مستوى الاستفسار الناقد الذي يتم تشجيع الطلبة عليه.
- مستوى و قوة مشاركة الطلبة.
- القدرة على حل النزاعات سلمياً داخل بيئة المدرسة.
- بيئة تعليمية تتسم بكونها آمنة وغير عنيفة (عاطفياً كما هو جسمانيا).
- وجود شراكة بين كادر المدرسة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي والمنظمات الأخرى الموجودة في المجتمع.

قضايا مشتركة

- تطبيق السياسات وأطر العمل والاستراتيجيات الخاصة بمعالجة القضايا المشتركة.
- توفر مناهج ومواد مراعية للنوع الاجتماعي.
- نشر الوعي بين المعلمين والطلاب بخصوص القضايا المشتركة.
- تعزيز درجة التعاون المشترك بين جهات الأونروا التي تعالج القضايا المشتركة.
- عدم الانحياز وضرورة التسامح مع الاختلاف.

٦-٢ منهجية المراقبة والتقويم

لقد تم تطوير مجموعة مشتركة من المعايير والمؤشرات اللازمة لقياس تنفيذ البرنامج ونتائجه المرتبطة بكافة هذه الأبعاد على نحو فعال وموثوق.

لا بد من اختيار المؤشرات بعناية بحيث تكون مرتبطة بالكفايات والمعايير التي حددتها السياسة. كما يجب أن تكون محدودة العدد لكي يسهل إدارتها. إضافة إلى ذلك، لا بد من تطبيق هذه العملية من خلال تحديد وتطوير أدوات المراقبة والتقويم وعملياتها بحيث تكون سهلة الفهم وواقعية التطبيق. كما يجب أن تكون المراقبة والتقويم مبرمجة بطريقة نظامية بما يضمن التنفيذ حسب الخطة، وتطابق النتائج التي تم التوصل إليها مع النتائج المتوقعة.

ومن ناحية أخرى، تتلاءم بعض عناصر البرمجة بسهولة مع المؤشرات الكمية مثل نطاق تغطية برنامج التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح ومستويات المشاركة الطلابية؛ وبعض أشكال التقييم المتعلقة بمعرفة المحتوى. فيما تتلاءم بعض العناصر الأخرى بسهولة مع المؤشرات النوعية مثل الأساليب التربوية المستخدمة في الغرف الصفية وآراء المعلمين والطلبة بالبرنامج، وتأثيرها المباشر على القضايا المتعلقة بالقيم والمهارات. وسيجري تقييم هذه المؤشرات النوعية من خلال تحليل إدراكي يسمح بتقييم الممارسات والسلوكيات والقيم لدى المعنيين. وستعمل الأونروا على تطوير المؤشرات والأدوات والإجراءات ذات الصلة التي تستحوذ على صميم عملية تنفيذ العناصر الأساسية للبرنامج ونتائجه ذات الأهمية القصوى.

وتماشياً مع منحى المراقبة والتقويم القائم على حقوق الإنسان، يجب أن يشارك أصحاب العلاقة بفعالية في القرارات المتعلقة باختيار الأساليب التربوية، وأن يشاركوا بفعالية أيضاً في هذه العملية بطريقة تشجع التأمل في أدوار المعلمين والطلبة وتطويرها.

وفي حين تقوم الأونروا بتطوير برنامج المراقبة والتقويم لبرنامج حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح، يجب أن تعتمد على مزج المبادرات مثل تعليم المبادئ التوجيهية المعنية بتعليم حقوق الإنسان للمرحلة الإعدادية والتي وضعتها رابطة تعليم حقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا[١٦].

٦-٣ تنظيم المسؤوليات في تجميع المعلومات

لقياس تغييرات الأونروا الواسعة، لا بد من تنسيق جهود مراقبة برنامج التعليم وتنفيذه باستخدام المعايير المشتركة والمؤشرات المستقاة من خطط التنفيذ الميدانية، وخطة التنفيذ الخاصة بالرئاسة العامة، ونظام إدارة المعلومات التثقيفية، لكل من العناصر الرئيسة التي تضمنها البرنامج والتي تشترك فيها جميع الميادين. وهذا يتطلب ربطاً مع إطار عمل المراقبة والتقويم المطور لإستراتيجية إصلاح النظام التعليمي.

تشجع جهود المراقبة والتقويم على الاستفادة من أساليب جمع البيانات التي تستخدمها الأنظمة المدرسية. ويساعد هذا على التأكد من أن واضعي السياسات التعليمية والمديرين والمعلمين، على دراية بأهداف سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح، ويشعرون بحس الملكية للنتائج المرسومة، والمشاركة في عملية التعلم التأملية التي تتولد عن عملية التقويم.
وعليه، يعتبر جمع المعلومات لعملية المراقبة والتقويم مسؤولية مشتركة على جميع المستويات، من المدارس إلى المكاتب الإقليمية إلى الرئاسة العامة، على مستوى المدرسة، تطبق آليات التقويم الذاتي للمعلم والطالب لقياس كفايات الطلبة وقدرات المعلمين على تدريس مادة حقوق الإنسان، أيضاً على مستوى المدرسة.

١٦ - تم تطوير مسودة المبادئ التوجيهية في كانون الثاني ٢٠١١ وقد أسهمت في تطوير كفايات التعليم في مجال حقوق الإنسان المدرجة في القسم ٣-١.

يكون المعلمون مسؤولين عن حقوق الإنسان بالتعاون مع مديري المدارس، الذين يساعدون على جمع البيانات والمراقبة والتقويم. كما يكون خبراء التعليم والموظفون الآخرون مسؤولين عن جمع المعلومات الإضافية والتحاليل الأولية المدعومة من الرئاسة العامة . يتم جمع معظم البيانات عن طريق كادر الأونروا والمصادر المتاحة. ولكن سيتعين أحيانا الاستفادة من التنسيق مع الشركاء الخارجيين والمانحين من أجل توفير النصح والإرشاد بخصوص طرق عمليات المراقبة والتقويم وتوفير أعمال تقويم خارجية. ولهذا سيكون التنسيق مع المجالات الأخرى من برنامج التعليم هاماً جدا.

يجب تحديد عدد من الطرق الفعالة لجمع البيانات، والتي يستخدم نظام معلومات إدارة التعليم العديد منها فعلا. وتحديد مردودها في ميادين العمل. وتجب الإشارة إلى جميع المعلومات التي تم جمعها وربطها بالبيانات الأساسية وتكون - إلى أكبر حد ممكن - مؤسسة على المعلومات التي تم جمعها عبر نظام معلومات إدارة التعليم . كذلك يجب بذل جهود حثيثة تشجع تبادل الخبرات المتعلقة بالممارسات الجيدة بين ميادين العمل.

القسم ٧ : أبعاد القضايا المشتركة

تتناول سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح القضايا المشتركة التالية: النوع الاجتماعي، الشباب، الحماية، التعليم الجامع/الإعاقة والبيئة التعليمية. وعليه، يجب أخذ هذه القضايا بعين الإعتبار صراحة وضمنا في المجالات الأربعة التي تتناولها سياسة حقوق الإنسان: التعليم والتعلم، إعداد المعلم والتطوير المهني، بيئة التعلم، المراقبة والتقويم.

٧-١ الفئات المحرومة

يجب أن يأخذ الطاقم التعليمي والمعلمون بعين الاعتبار حقوق الفئات المحرومة والمعرضة للمخاطر (الأطفال ذوي الإعاقة، والأيتام، والأشخاص الذين عانوا من تعديات على حقوقهم). لهذه الغاية، سيتم تعزيز التعاون مع نهج التعليم الجامع الخاص بالأونروا.

٧-٢ التعليم الجامع/الإعاقة

تعكس سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح نهج التعليم الجامع كجزء من حق التعلم، وذلك بالتوافق مع سياسة الأونروا للتعليم الجامع. تتناول هذه السياسة الإعاقة بما يتوافق مع سياسة الأونروا للتعامل مع الإعاقة بالاستناد إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. لهذه الغاية، سيتم تعزيز التعاون مع نهج التعليم الجامع الخاص بالأونروا.

٧-٣ النوع الاجتماعي

يتعين على جميع المواد والأنشطة التي تم تطويرها من أجل تعليم حقوق الإنسان مراعاة النوع الاجتماعي، ولهذا لا بد من مراجعة وتحليل كافة المناهج للقضاء على الصور النمطية والانحياز وذلك بالتوافق مع إستراتيجية الأونروا لتعميم منظور النوع الاجتماعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وسياسة الأونروا لمساواة النوع الاجتماعي. ولا بد من تناول موضوع النوع الاجتماعي بوضوح في منهاج تعليم حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح. ولهذه الغاية سيتم تعزيز التعاون مع فريق العمل المعني بقضايا النوع الاجتماعي، ووحدة تنسيق ودعم برنامج الأونروا.

٧-٤ الشباب

يجب أن يخاطب تعليم حقوق الإنسان وبوضوح احتياجات الشباب الفلسطينيين، وحقهم في الحصول على التعليم من خلال بيئة مدرسية متمركزة حول حقوق الإنسان تمكنهم من المشاركة الفعالة في مجتمعاتهم وإعلاء قيم حقوق الإنسان والهوية الفلسطينية. سيتم تعزيز مشاركة الشباب من خلال برلمانات الطلبة العاملة التي تؤثر في عملية صناعة القرار والتخطيط. ولهذه الغاية سيتم تعزيز التعاون مع وحدة الدعم والتنسيق في برنامج الأونروا.

٧-٥ الحماية

تتوافق سياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح مع منظومة الأونروا لحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومع التعليمات الفنية للأونروا بخصوص حماية المدارس من العنف. لهذه الغاية سيتم تعزيز التعاون مع منسق الحماية الرئيسي للأونروا.

٧-٦ البيئة التعليمية

يجب أن يستمتع الطلاب والمعلمون ببيئة آمنة ومحفزة اعتمادا على التعليمات التربوية الفنية للأونروا ومدونة قواعد السلوك وإطار العمل الأخلاقي. ولهذه الغاية سيتم تعزيز التعاون مع وحدة الحوكمة والإدارة والتمويل لدى الأونروا.

الملحق ١ – المبادئ التوجيهية لسياسة التربية على حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح

كرامة الإنسان

كرامة الإنسان هي قاعدة تؤكد على أن كل البشر، بحكم أنهم بشر، يستحقون أن يُحترموا ويُعاملوا معاملة حسنة.

العالمية

حقوق الإنسان عالمية، وهي حق للبشر في كل مكان. إن عالمية حقوق الإنسان تشمل كلمات المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "ولد كل البشر أحرارا ومتساوين في الحقوق والكرامة".

المساواة وعدم التمييز

جميع الأفراد متساوون كبشر بحكم تأصل الكرامة الإنسانية لديهم. فلا ينبغي أن يعاني أي فرد من التمييز على أساس العرق، أو اللون، ، أو الجنس ، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصول القومية، أو الاجتماعية أو الثروة أو الولادة أو أية حالة أخرى وفق ما حددته معايير حقوق الإنسان. وتعني «أية حالة أخرى» والتي تطورت مع مرور الوقت، وأصبح متفقا عليها بشكل واسع، لتشمل مثلا الإعاقة ،والعمر، والنوع الاجتماعي والإثني ، والأصل الجغرافي، فهي متضمنة في هذا التعريف.

وفيما يتعلق بحقوق الأطفال تحديدا، تشير اتفاقية حقوق الطفل إلى عدم التمييز كواحد من الالتزامات المحورية وذلك في المادة ٢ منها: « تنطبق الإتفاقية على جميع الأطفال دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عرقهم أو ديانتهم أو قدراتهم ، ومهما يفكرون أو يقولون ، ومهما كان نوع الأسرة التي ينتمون إليها ، ولا يهم أين يعيشون أو أي لغة يتحدثون ، أو ماذا يعمل ذووهم ،أو إذا كانوا ذكورا أم إناثا ،وبغض النظر عن ثقافتهم، أو إعاقتهم، أو فقرهم أو غناهم. ولا ينبغي لأي طفل أن يعامل بظلم على أي أساس من الأسس. كما تشير المادة ٢٤ من اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حق التعليم «بدون تمييز وعلى أساس الفرص المتساوية».

المشاركة والإدماج

يملك جميع البشر حق المشاركة والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرارات المصيرية التي تؤثر على حياتهم ورفاهيتهم. تتطلب المنهجيات المتمركزة على حقوق الإنسان درجة عالية من المشاركة من قبل المجتمع ومؤسساته المدنية والأقليات والمرأة والشباب والأهالي والسكان الأصليين والأطفال ذوي الإعاقة والفئات الأخرى المعرضة للمخاطر.

بالإشارة إلى مراجع محددة حول حقوق الأطفال، تعزز اتفاقية حقوق الأطفال دور المشاركة كمبدأ توجيهي[١٧]. وبالتحديد تشير المادة ١٢ من الاتفاقية إلى احترام وجهات نظر الأطفال. "للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل"، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب. تشجع الاتفاقية الآخرين على الاستماع إلى آراء الأطفال وإشراكهم في عملية صنع القرار لا إعطائهم السلطة على البالغين. لا تتدخل المادة ١٢ مع سلطة الأهل ومسؤوليتهم لإبداء آرائهم في مسائل تخص أبناءهم. علاوة على ذلك، يشير المؤتمر إلى أن درجة مشاركة الأطفال في قرارات مناسبة تعتمد على درجة نضجهم. تتطور مقدرة الأطفال لتكوين وإبداء آرائهم مع الوقت ومعظم البالغين بالطبيعة سوف يعطون وزنا لآراء المراهقين أكثر من سن ما قبل المدرسة، سواء في القرارات العائلية، أو القضائية، أو الإدارية

التسامح

التسامح هو الاحترام والقبول والتقدير للاختلافات الغنية التي تتميز بها ثقافتنا العالمية وطرق تعبيرنا والصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا المفهوم بالمعرفة والانفتاح والتواصل فيما بيننا وحرية التفكير والضمير والاعتقاد. ويشكل التسامح التناغم في سياق الاختلافات، وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب، ولكنه أيضاً واجب سياسي ومتطلب قانوني. التسامح هو الفضيلة التي تجعل من السلام ممكنا، وتساهم في تغيير ثقافة الحرب إلى ثقافة سلام. التسامح ليس تنازلاً أو هبوطاً بالمستوى أو تساهلاً، إنما التسامح، هو فوق كل ما سبق هو الموقف الإيجابي النابع عن الاعتراف بحقوق الإنسان العالمية والأساسية وحرية الآخرين.

١٧ - اتفاقية حقوق الطفل - المبادئ التوجيهية: المتطلبات العامة لكافة الحقوق. المصدر:
http://www.unicef.org/crc/files/Guiding_Principles.pdf.

دائرة التربية والتعليم الرئاسة العامة
الأونروا - عمان
العنوان البريدي: ص.ب: ١٤٠١٥٧، عمان ١١٨١٤، الأردن
هـ: عمان: ٥٨٠٨١٠٠ (٦ ٩٦٢+)، ف: ٥٨٠٨٣٣٥ (٦ ٩٦٢+)

education department
unrwa hq amman
po box 140157, amman11814, jordan

t: amman (+962 6) 5808100, f: amman (+962 6) 5808335

www.unrwa.org